

تاريخ استقبـال المقال: 2017/03/16 تاريخ قبول نشر المقال: 2017/06/26 تاريخ نشر المقال: 2017/12/01

واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

د. لبزة هشام / د. محمد الهادي ضيف الله

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

/Difmh2008@hotmail.frLEBZAHICHAM@GMAIL.COM

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي للتطرق إلى أثر التطور التكنولوجي لإعلام والاتصال، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي أدى إلى بروز أشكال جديدة من المعاملات المرتبطة بالإقتصاد والمعلومات، ومن أبرز هذه الأشكال نجد التجارة الإلكترونية، وفي خضم ذلك ولمواجهة هذه التحديات لم يكن أمام البنوك والمؤسسات المالية سوى العمل على مسايرة هذا التطور بعصرنة وتحديث وسائل الدفع وذلك من خلال إدماج وسائل دفع جديدة تتميز بالفعالية والسرعة ألا وهي وسائل الدفع الإلكترونية والتي من شأنها تسهيل مهمة تسوية المعاملات في التجارة الإلكترونية، كما أصبح بإمكان العميل الاستفادة من الخدمات المصرفية كسداد فواتير السلع و الخدمات عن طريق الاتصال الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، البطاقات البنكية.

abstract:

The study aims primarily Addressed impact technological development of information and communication, as well as economic growth has led to the emergence of new forms of associated economy and information transactions. Among these forms we find e-commerce.

In the midst of these challenges, banks and financial institutions was just to face and work to keep pace with this development by modernizing and updating payment means through the integration of new, efficient and speed payment ways namely the means of electronic payment which would facilitate the task of settling transactions in e-commerce. The customer, as a result, can benefit from the banking services as reimbursement bills for goods and services via electronic communication.

Key words: electronic payment methods, E-Commerce, Bank cards.

المقدمة

شهدت العقود السابقة تحولات وتغيرات جذرية، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في إيجاد مناخ وأوضاع اقتصادية مختلفة تماماً عما كان موجود من قبل، ومن أبرزها التطور المتزايد لشبكة الانترنت وانتشارها بالإضافة إلى الإبداع التكنولوجي، ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهتة التغيرات هو الاقتصاد، حيث انتقل من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث ألا وهو اقتصاد المعرفة الذي يتطلب أن تكون المعرفة والمعلومات من أهم ركائزه، وقد جاء هذا النوع من الاقتصاد بالعديد من المصطلحات الجديدة في مختلف القطاعات وخاصة منها القطاع المالي، والذي يعد من أكثر القطاعات حساسية لمثل هذه التغيرات ومن بينها التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، كما توسعت هاته المفاهيم وأفرزت مجموعة من الظواهر نتيجة عن التقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة وفرضت وجودها بقوة، وهذا بغية الوصول إلى أسرع أداء في تنفيذ العمليات والمبادلات المالية وتوفير نوع من السرية والأمان، والمتمثلة في وسائل الدفع الإلكترونية.

ولمواكبة هذه التطورات والارتقاء بنظامها المصرفي سعت الجزائر إلى تحديث نظام الدفع الذي يعاني التأخر في تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية، وتجلى ذلك من خلال اعتماد عدة مشاريع دخل بعضها حيز التطبيق سنة 2005 وذلك في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها.

مشكلة الدراسة: نظراً للتطور المتزايد لشبكة الانترنت وانتشارها بالإضافة إلى للإبداع التكنولوجي، سارعت الجزائر لمواكبة هذه التطورات والارتقاء بنظامها المصرفي و تحديث نظام الدفع، ومن خلال هذه المداخلة سنحاول التعرف على أشكال وسائل الدفع الإلكترونية والإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر؟ وما هي التحديات التي تواجهه؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى تقديم إطار نظري عن مفاهيم نظام الدفع الإلكتروني ودوافع التطور المتزايد للعلومة وتكنولوجيا المعلومات بالتحول إلى تحديث وعصرنة وسائل الدفع وهذا بغية الوصول إلى أسرع أداء في تنفيذ العمليات والمبادلات المالية وتوفير نوع من السرية والأمان، والمتمثلة في وسائل الدفع الإلكترونية، وآليات ومتطلبات عملية التحول هذه. بالإضافة إلى التعرض بشكل مقتضب إلى جودة الخدمة المصرفية وأثر التحول على العمليات وجودة الخدمة المصرفية. ثم إسقاط كل ما سبق على تجربة الجزائر.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على التجربة الهامة للجزائر إلى تحديث نظام الدفع الذي يعاني التأخر في تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية، وتجلى ذلك من خلال اعتماد عدة مشاريع دخل بعضها حيز التطبيق سنة 2005 وذلك في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها، وذلك من خلال تغيير من خلال تطبيق نظام أتمتة شامل يتيح للبنك القدرة على تقديم جميع الخدمات الحالية بالإضافة إلى خدمات جديدة، وأتمتة وتنسيق العمل مصرفياً وإدارياً على مستوى الإدارة العامة والفروع من خلال النظام الجديد. وبالتالي الوقوف على مدى أهمية تعميم هذه التجربة على بقية البنوك التجارية الجزائرية.

منهجية البحث: سيعتمد الباحثين على المنهج الاستقرائي للأدبيات التي تناولت موضوع البحث لتقديم الإطار المفاهيمي لهذا البحث، وسيعتمد الباحثين على المنهج التحليلي والوصفي، الذي يقوم على وصف عملية تحديث

وعصرنة وسائل الدفع الإلكتروني، وتحليل النتائج والآثار للوصول إلى أهداف البحث ومعرفة أثر هذا التحديث على جودة العمليات المصرفية طرق الدفع.

تقسيمات البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، وتحليل مختلف جوانبها، وذلك من التطرق المحار الرئيسية التالية:

✓ **المحور الأول:** وسائل الدفع الإلكترونية.

✓ **المحور الثاني:** نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر.

✓ **المحور الثالث:** تحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

المحور الأول: وسائل الدفع الإلكترونية

تطورت وسائل الدفع الإلكتروني مع انتشار عمليات التجارة الإلكترونية بمفهومها الشامل والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية باستخدام الطرق الإلكترونية¹.

1. تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

يقصد بالدفع الإلكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات لوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشبكات الإلكترونية².

2. خصائص وسائل الدفع الإلكترونية

- هناك عدة خصائص جعلت وسائل الدفع الإلكترونية تتميز عن وسائل الدفع التقليدية يمكن تلخيصها فيما يلي³:
- **من حيث امتداد الصفة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- **من حيث الجهة التي تقوم بخدمة الدفع الإلكتروني:** من خلال هذه الخاصية يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، حيث يتم تبادل المعلومات الإلكترونية من خلال وسائل الاتصال ويتم إعطاء أمر بالدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- **من حيث وسائل الأمان:** يتم الدفع من خلال هذه الوسيلة من خلال فضاء معلوماتي مفتوح لذا فإن خطر السطو على أرقام القروض أثناء الدفع الإلكتروني قائم، ويزداد هذا الخطر في الدفع عبر الانترنت عن غيرها من الشبكات بإعتبارها فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم وهي تمثل خاصية سلبية لنظام الدفع الإلكتروني.

3. أهمية وسائل الدفع الإلكتروني

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية أدى إلى تضائل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الإلكتروني، حيث أصبح بإمكان العميل الوفاء بقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس أو إرسال البيانات الخاصة لحسابه البنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة اتصال موحدة عبر الحاسوب، وما زاد من أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني هي تلك الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية⁴.

4. أنواع وسائل الدفع الالكترونية

1.1. البطاقات البنكية:

تعريفها: هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية أو بنك لشخص طبيعي تمكنه من إجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء سلع أو خدمات من التجار، مع إلتزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما⁵.

أنواعها: مع تطور متطلبات التجارة من سرعة ومرونة وفعالية في الأداء ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية التي استعملت في مختلف المجالات كوسيلة للمدفوعات بدلا من النقود الحقيقية، والتي تمكن حاملها من الحصول على نقود وبيع أو خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية.

2.1. البطاقة غير الإئتمانية:

يطلق على هذا النوع ببطاقة الخصم الفوري حيث تستخدم كأداة وفاء فقط، حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم بقيمة هذه الإستخدامات مباشرة من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك دون الانتظار إلى أعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط. وهناك عدة أنواع⁶:

1.2.4. بطاقة الخصم الفوري:

تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة ويتم الخصم مباشرة بقيمة هذه الإستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المصدر دون الإنتظار إلى أعداد كشف حسابات البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط.

2.2.4. بطاقة الشيك:

يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة، وهذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقة ضمان الشيك، حيث يضمن فيها البنك المصدر لبطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة ، فهي نوع من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة، ويضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان، وسبب إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقة ضمان⁷.

3.2.4. بطاقة الصرف الآلي:

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، وهي بطاقة وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى كالإطلاع على الرصيد، إجراء التحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات...الخ⁸.

4.2.4. بطاقة الخصم:

يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن إئتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصرف الآلية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكة الآلات السابقة⁹.

5.2.4. بطاقة الدفع الآجل:

الأصل في بطاقة الائتمان على أساس الدفع الشهري بأن يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبتها بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين، ويقوم العميل بدفع ما عليه من مستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر، ويمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات، وذلك ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان من تاريخ إرسال البنك المصدر لكشف الحساب ومطالبة العميل بالسداد، وتمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دو احتساب أي فوائد عليها¹⁰.

3.4. البطاقة الائتمانية: وتنقسم بدوها إلى نوعين:

1.3.4. البطاقة الائتمانية المتجددة:

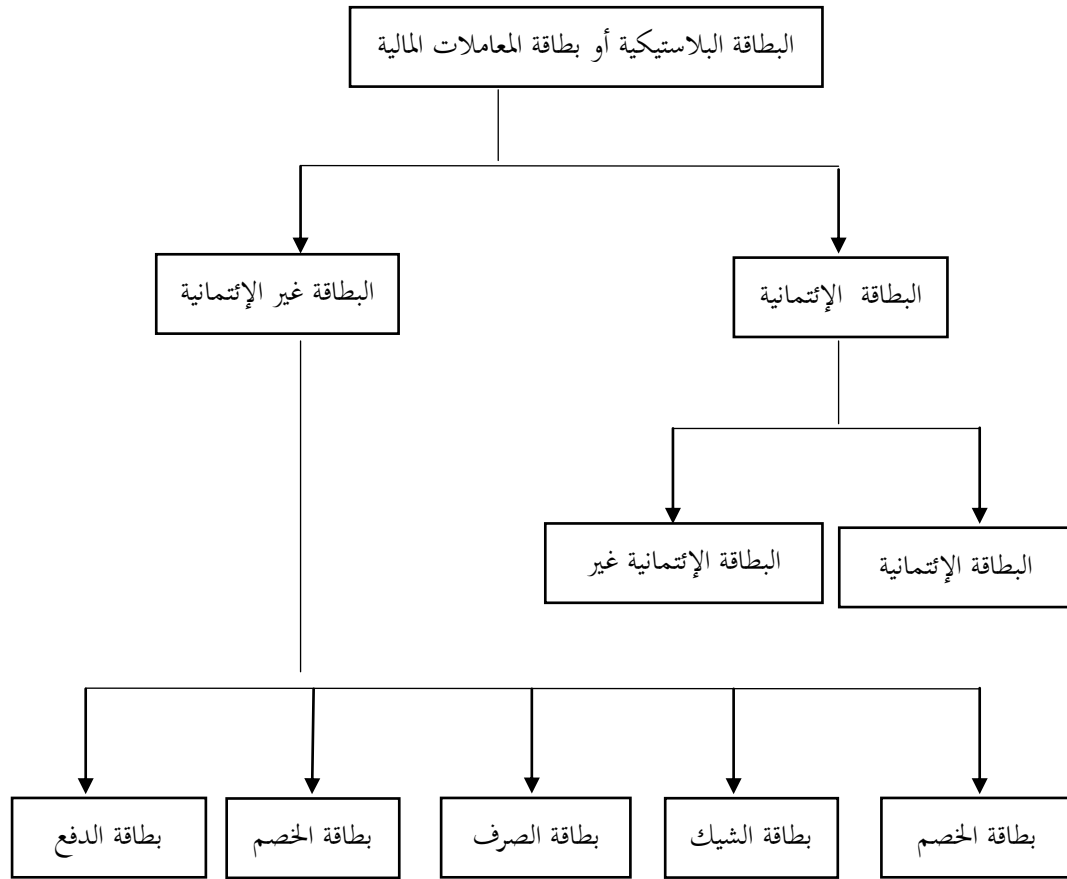
يعتبر هذا النوع الأكثر شهرة واستخداما ومن أمثله بطاقة فيزا *Visa* وماستركارد *Master Card* ، ويصدر هذا النوع عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، حيث يقوم البنك المصدر بسداد فواتير الشراء في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبلغ، كما يقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال الفواتير شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطلبه بسداد 5% من المبلغ ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة المبلغ الذي في ذمته (الرصيد الدائن) بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5% وفي حالة ما إذا سدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الإستفادة لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

2.3.4. البطاقة الائتمانية غير المتجددة:

وتسمى أحيانا ببطاقة السفر والترقية وقد بدأت بظهور شركة داينيرز كلوب ثم توسعت أكثر بقيام *AMEX* بإصدار بطاقة ما تزال موجودة ومشهورة إلى الآن وتسمى إختصارا *Amex*، وهي شبيهة بالبطاقة الائتمانية في كل شيء تقريبا، ولكن الشركات المصدرة لهذا النوع من البطاقات تشترط أن يقوم حامل البطاقة بسداد كامل المبلغ في نهاية مدة السماح الممنوحة له، والتي قد تصل إلى أربعين يوما، ويدخل في تلك المبالغ المستحقة من شراء السلع والخدمات والسحب النقدي.

ويمكن تلخص أنواع البطاقات البنكية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية (البنكية)



المصدر: ثناء علي القباني وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 26.

4.4. البطاقة الذكية:

وتعتبر أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم، حيث يستخدم فيها تكنولوجيا متطورة حيث تضاف دائرة إلكترونية بالشريط الممغنط، وتحتوي هذه الدائرة على بيانات وتعليمات مخزنة خاصة بالعميل كما تخزن أيضا المعاملات التي قام يقوم بها العميل سواء عمليات شراء أو سحب نقدي، والتي تخصم مباشرة من البطاقة مما يعطي أمان أكبر للعميل والبنك والتاجر، وتعرف البطاقة أيضا بالبطاقات الرقائعية أو البنكية *Smart Cards* ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في عدة مجالات.

وكمثال على البطاقات الذكية بطاقة موندكس (*Mondex Smart Card*) وهي منتج لمؤسسة ماستر كارد العالمية وتكتسب القبول على الانترنت وفي مواقع الأسواق العامة، وقد ظهرت سنة 1990 ليظهر برنامج هونج كونج "موندكس" الرائدة 1996.

لكن هذه البطاقة تواجه عدة تحديات فهي تتطلب تجهيزات خاصة، والتجار الذين يقبلون موندكس يجب أن يكون لديهم قارئ البطاقة في موقع الفحص لديهم، ويمكن لمستخدمي الانترنت أن يحولوا النقد عبر الانترنت باستخدام

موندكس، ولهذه البطاقة بعض العيوب أبرزها أنها تحمل نقدا حقيقيا في شكل نقد إلكتروني مما يجعلها عرضة للسرقة، كما تمنع مخاطر السرقة حاملها من تحميلها بمخاطر كبيرة¹¹.

5.4. النقود الإلكترونية (النقود الرقمية)

تعد النقود الإلكترونية من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار التجارة الإلكترونية على مستوى العالم نظرا لسهولة الدفع والسداد وإجراءات التحويلات البنكية، وتعرف النقود الإلكترونية على أنها "مستودع للقيمة النقدية على شكل إلكتروني وتستعمل كأداة للدفع"¹².

وعرف البنك المركزي الأوروبي سنة 1998 النقود الإلكترونية بأنها "قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على دعامة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة أو حاسوب والمقبولة كوسيلة دفع من قبل المؤسسات الأخرى غير المؤسسة المصدرة لها"¹³.

1.5.4. خصائص النقود الإلكترونية

تتميز النقود الإلكترونية بعدد خصائص يمكن تتمثل فيما يلي¹⁴:

- **قيمة نقدية:** بالرغم من الطابع الإلكتروني لهذه الوحدات المستخدمة في الدفع إلا أنها تمثل قيمة مالية وتشبه فعلا النقود العادية.

- **سهولة وسريعة التحويل**

✓ تحتفظ النقود الإلكترونية بقسمتها بإعتبارها معلومات رقمية مستقلة عن أي حساب آخر.

✓ تحويل قيمة النقود الإلكترونية إلى أي شخص آخر وذلك عن طريق تحويل المعلومات الرقمية مع إمكانية تحويل هذه النقود عن طريق الشبكات مثل الانترنت أو شبكات الإتصال اللاسلكية الأخرى.

✓ سهولة استخدامها مقارنة مع وسائل الدفع الأخرى، لذا تشجع المستهلك على استخدامها، ويكون قبول نظامها ضمان لإستمرار حياة هذه النقود بإستعمالها الدائم.

- **أداة وفاء:** تصدر النقود الإلكترونية لغرض واحد وهو دفع وسداد قيمة المشتريات، وبالتالي هي مؤقتة بعملية الدفع، بحيث ما إذا تمت عملية الدفع تحولت إلى مصدرها وتصبح نقودا عادية، بمعنى هي عملية تحويل للنقود العادية مؤقتا إلى صورة رقمية للقيام بعمليات معينة وبمجرد إنتهائها تهاد العملية العكسية وترجع إلى طبيعتها.

- **ذات طبيعة دولية:** وهي صيغة لصيقة بطبيعة العملية التي وجدت خصيصا لها وهي التجارة الإلكترونية وعقودها المتسمة بالطابع الدولي عموما، وهي غير مادية، كونها مشكلة من متتاليات رقمية مشكلة من |0| و |1|، لكن طبيعتها الدولية لا تعني أنها أصبحت من العملة الصعبة.

- **تمتعها بالأمان والسرية:** يهدد إلزام الوفاء عن بعد عبر فضاء دولي مفتوح بإستعمال النقود الإلكترونية عدة مخاطر، لذا يجب أن تكون محمية بوسائل تضيفي الثقة للتعامل بها.

- **يمكن أن تصدرها المؤسسات الخاصة:**

على عكس النقود القانونية التقليدية التي يتم إصدارها والتحكم في كمها وشكلها من طرف البنك المركزي في كل دولة، فإن النقود الورقية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات خاصة أو مؤسسات إئتمانية خاصة ومتخصصة في هذا المجال، ولهذا يطلق على هذه النقود اسم "النقود الخاصة".

6.4. الشبكات الإلكترونية

إن الشيك الإلكتروني هو المكافئ للشيكات التقليدية التي اعتدنا تداولها، فهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ إلى المستفيد أو حامله، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا عبر الإنترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده للمستفيد مؤكدا له عملية التحويل¹⁵.

7.4. إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني

تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني على الخطوات التالية¹⁶:

الخطوة الأولى: اشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك، حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بالمشتري أو يتم الاتفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه ويتم تحديد توقيع إلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

الخطوة الثانية: اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح حساب جاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة البيانات جهة التخليص.

الخطوة الثالثة: يقوم المشتري باختيار السلعة أو السلع التي يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى شركة التخليص ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع.

الخطوة الرابعة: يقوم المشترك بتحرير شيك إلكتروني ويقوم بتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع.

الخطوة الخامسة: يقوم البائع بإستلام الشيك الإلكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص.

الخطوة السادسة: تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بتمام إجراء المعاملة المالية.

ويمكن تلخيص دورة إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإستخداماته

المصدر: رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة، القاهرة، 1999، ص:71.

أما الشكل العام للشيك الإلكتروني فهو كما يلي:

Enter the numbers from the bottom of your check as illustrated below.

Bank Routing Code: 123456789 Bank Account Number: 1234567890123

Your name as it appears on your check: John Doe

Your address as it appears on your check: 1234 Any Street, Any City, state & zip code: Any Town, WVA 96000

Your phone number: (253) 555-1212

Check number: 1011

08/21/2001 11:11:14 AM Secure, Accurate, Reliable, a

Pay To The Order Of: Test Transactions Only One Hundred Ninety-Five Dollars and 99 Cents

Amount: \$195.99 US Dollars

Memo: PayByCheck Demo

Signature: John Doe

Bank Routing Code and Bank Account Number: 123456789 1234567890123

For security reasons, please enter the last four digits of your social security number: 0000

Enter your email address so that we may send you a receipt: someone@somewhere.com

Remember me the next time I use PayByCheck.com (This information will be stored securely on your computer using a SubCrypted cookie)

Your computer is identified as: 10.10.2.64

Continue >

المصدر: إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:183.

8.4. التحويل الإلكتروني

بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل، أصبح بإمكان العميل إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لإستخدامه، وتعرف عملية التحويل الإلكتروني بأنها "عملية نقل الأموال من حساب بنكي لحساب بنكي آخر، سواء كان هذا الحساب البنكي لنفس الشخص أو لغيره، وسواء كان ذلك في إطار بنك واحد أو بين عدة بنوك وطنية كانت أو أجنبية"¹⁷، والملاحظ أن التحويل الإلكتروني لا يختلف عن التحويل العادي إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون بواسطة وسيلة إلكترونية مثل الانترنت.

9.4. الهاتف المصرفي الخليوي:

يشهد عالم الاقتصاد الافتراضي تطورات سريعة، فبعد انتشار الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ثمة توجه متسارع نحو الأعمال الإلكترونية اللاسلكية *wireless e-business* وفي نطاقها برزت العديد من المفاهيم كالبنوك الخلوية *mobile banking*. وتقوم هاته البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في أي وقت وفي أي مكان وهذا تجنباً لطوابير الانتظار.

وتشمل الخدمات المصرفية المزودة عبر الهواتف الخلوية الخدمات المعلوماتية والاستفسار عن الأرصدة وأي معلومات يطلبها العميل والاطلاع على عرض البنوك ومعرفة أسعار الصرف الفورية ومعدلات الفائدة والقيام بعمليات التغطية والمضاربة والمربحة في أسواق الصرف الآجلة والاستعلام بشأن القروض وتمويل الاستثمارات.

ويتيح استخدام الأجهزة الخلوية في مجال الخدمات المصرفية مزايا وفرص عديدة أبرزها¹⁸:

- ✓ فعالية إدارة الوقت وتحديدًا في نقل المعطيات للزبائن في كل وقت ودون الوقوع في منزلقات التأخير؛
- ✓ تحقيق شخصية الخدمات والاهتمام بشخص العميل *Personalized service*، إذ تتيح الهواتف الخلوية ربطا مباشرا بين الخدمة وبين متلقيها وهو ما يتيح شعورا مميزا لدى العميل بأنه محط اهتمام؛
- ✓ الإنتاجية وفعالية الأداء *Productivity* حيث يمكن الاعتماد على الوسائط الخلوية في تجاوز معوقات الإنتاج والأداء في أوقات الضغط وأوقات التواجد خارج بيئة العمل؛
- ✓ خفض التكلفة الإدارية *lower administrative cost* وهذا يعتمد على نطاق التطبيق ومدى فعالية الاستفادة من التقنيات الحديثة؛
- ✓ توفير قاعدة بيانات خلفية خادمة للأعمال في كل وقت وفي كل مكان؛
- ✓ سهولة الاستخدام قياسا بالأجهزة التقنية الأخرى؛
- ✓ إلغاء فكرة الموقع *Location* مما يتيح تقديم خدمات في أسواق مفتوحة.

10.4. الإنترنت المصرفي:

لقد أدى انتشار الإنترنت بروز ما يسمى بالبنوك الإلكترونية *E-Banking* أو بنوك الإنترنت *I-Banking* أو البنوك المنزلية *Home Banking* وجميعها تعني قيام العملاء على إنجاز أعمالهم من خلال المواقع الإلكترونية فالبنوك بدأت تفكر في إنشاء مقرات لها عبر الواب بدلا من إنشاء مباني . ويوفر البنك على الإنترنت الخدمات التالية¹⁹:

- ✓ شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية؛
- ✓ إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصارف؛

✓ تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً؛

✓ كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء؛

✓ طريقة تحويل الموال بين حسابات العملاء المختلفة.

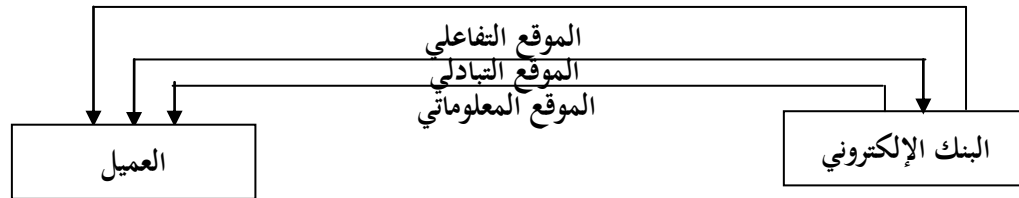
وقد قامت بنوك كثيرة في العالم بعرض خدماتها على الإنترنت مثل النمسا، كوريا، إسبانيا، البلاد الاسكندنافية، سنغافورة، سويسرا، إلا أن استعمال تلك الخدمات اقتصر بشكل كبير على البلدان الاسكندنافية، أنظر الشكلين الموالين:

ويتم تحقيق خدمات الإنترنت المصرفي عبر ثلاث مستويات متتابعة:

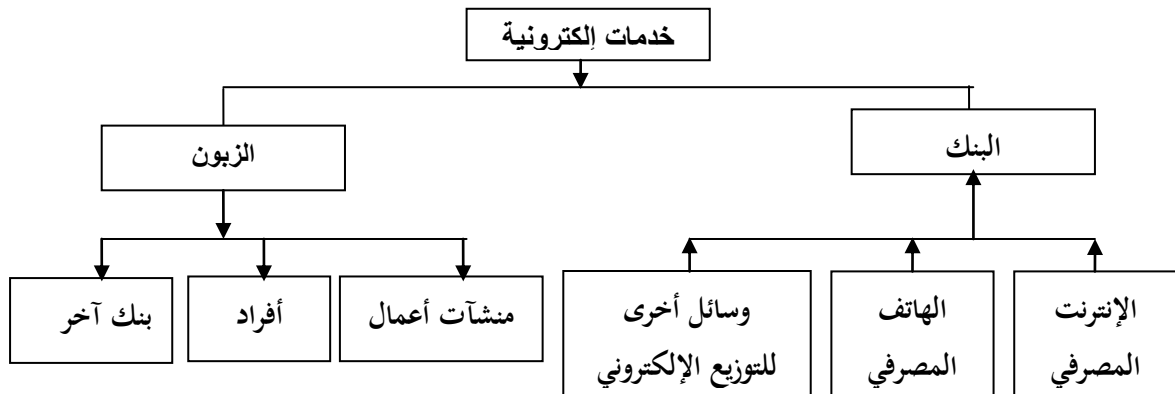
المستوى الأول : الموقع المعلوماتي *Informational* وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية وأغلب مواقع البنوك على الإنترنت هي مواقع تعريفية معلوماتية .

المستوى الثاني : الموقع التفاعلي أو الاتصالي *communicative* بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط .

المستوى الثالث ، الموقع التبادلي *Transactional* وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية والمخطط الموال يخط تلك المستويات.



وفي آخر هذا العنصر يمكننا ترجمة مختلف وسائل الدفع السالفة الذكر في المخطط التالي:



المحور الثاني: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

في خضم هذا التطور التكنولوجي السريع الذي أصبح حتمية على كل دولة التأقلم معه، سعت الجزائر إلى الاهتمام باستعمال تقنية الدفع الإلكتروني، وقد اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أصبح خيار استراتيجي لتطوير هذا القطاع وترقية الاقتصاد الرقمي الداخلي وتفاعله مع الاقتصاد العالمي، حيث عملت الحكومة الجزائرية على إنجاح هذه التقنية وذلك من خلال الإستيراد الهائل للوسائل المادية، كما تم وضع إستراتيجية منسجمة وكاملة لتحقيق ذلك.

ظهرت في أواخر التسعينيات شركة "ساتيم SATIM" وهي شركة ذات أسهم تابعة للبنوك الجزائرية والتي ساهمت في وضع حلول في مجال التحويلات الإلكترونية ما بين البنوك الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 1997، فعملت الشركة نفسها على قناة وطنية للموزعين الأوتوماتيكيين للأوراق المالية التي تتخبط فيه البنوك لإستفادة من هذه الخدمات وقد عملت هذه التقنية على القيام بحوالي مليون عملية سنويا عن طريق 300 موزع الأوراق المالية²⁰.

كما نص قانون النقد والقرض 11-2003 في المادة 69 منه على الاعتراف باستعمال كافة وسائل الدفع التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال مهما كانت الدعامة أو الطريقة المستعملة، ومن خلالها يمكننا أن نستنتج أن المشروع نص على إمكانية استعمال كافة تقنيات ووسائل الدفع التقليدية والإلكترونية، وهو ما يعتبر اعترافا ضمني لإستعمال هذه الوسائل، فهذا مؤشر إيجابي نحو تنظيم استعمال هذه التقنية عبر قنوات مفتوحة كالانترنت.

كما تمت عدة محاولات لغرض توفير خدمات الدفع بالبطاقات البنكية من طرف بنكين BADR و CPA، هذه الأخيرة التي كانت السبابة في استعمال البطاقة البنكية لتطوير خدماتها، كما تعتبر تجربة الجزائر في هذا المجال كانت منذ 1994 حيث تم إحداث بطاقة الدفع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، ولم يكن البنك يحتوي إلا على موزعين رقميين على مستوى العاصمة ثم ساهمت العديد من المؤسسات البنكية الوطنية منها والأجنبية بوضع شبكة الدفع الإلكتروني ووصل عدد الموزعين الآليين للنقود سنة 2008 إلى 919 موزع إلكتروني على المستوى الوطني.

كما ظهرت عدة محاولات كذلك لخلق نظام الدفع الإلكتروني من طرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية، كما حاول أحد الخواص صاحب العنوان (Maktibn.com) تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر بحيث أعد مشاريع حول بطاقات الدفع مع شركتي (CSC et Gepcom)، وحسب تصريحات نفس المسؤول فإن كافة الشروط متوفرة لإنطلاق التجارة الإلكترونية، خاصة وأنه يوجد حاليا أكثر من 100 عنوان للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

رغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كثيرا مقارنة بالدول الجوار كالمغرب وتوني في مجال الصيرفة الإلكترونية، وحسب إحصائيات قامت بها الجزائرية للاتصالات، على الجزائر مضاعفة 15 مرة من حجم استعمال الدفع الإلكتروني للإلتحاق بمستوى تونس والمغرب و بـ 750 مرة للإلتحاق بمستوى الدول الأوروبية.

1. حماية وسائل الدفع الإلكترونية

1.1. الحماية التقنية

1.1.1. الكتابة الإلكترونية:

بصدور القانون 05-10 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري تم اعتماد الإثبات بالنظام الإلكتروني الى جانب النظام الورقي، وذلك من خلال نص المادة 223 مكرر 1 من القانون المدني 05-01 المؤرخ في 20 يونيو 2005 والتي تنص على ما يلي: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق".

2.1.1. التوقيع الإلكتروني

التوقيع الإلكتروني هو عبارة عن شهادة رقمية تحتوي على بصمة إلكترونية للشخص الموقع، توضع على وثيقة وتؤكد منشأها وهوية من وقع عليها، ويتم الحصول على الشهادة من إحدى الهيئات المعروفة دولياً.

أما في الجزائر فقد اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني لأول مرة من خلال نص المادة 2/327 المعدلة القانون 10/05 والتي تنص على ما يلي: "...يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكر أعلاه وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية.

ويميز القانون المدني الجزائري التوقيع الإلكتروني المؤمن وذلك بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 07-162 " التوقيع الإلكتروني هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر 323 مكرر 1

2.1. الحماية القانونية:

إن التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال الحديثة أدى إلى بروز أشكال جديدة لإجرام، مما دفع مما دفع الكثير من الدول إلى النص على معاقبتها، والجزائر على غرار هذه الدول تسعى هذا المشروع إلى توفير حماية جزائية للأنظمة المعلوماتية وأساليب المعالجة الآلية للمعطيات وذلك لسد الفراغ القانوني في بعض المجالات.

ذلك تم التعديل بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156، المتضمن قانون العقوبات والذي خصص القسم مكرر منه تحت عنوان " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" والذي تضمن ثمانية مواد من المادة 394 مكرر حتى المادة 394 مكرر 7.

نصت المادة 394 مكرر على ما يلي: " يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية من 50.000 دج إلى 100.000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك.

تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، وإذا ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام تشغيل المنظومة تكون العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 50.000 دج إلى 150.000 دج²¹.

المادة 394 مكرر 1: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج كل من أدخل عن طريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدّل عن طريق الغش المعطيات التي يتضمنها²².

المحور الثالث: تحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

1. العوامل المعرّقة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

هناك العديد من العوامل المعرّقة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وأبرزها ما يلي:

1.1. معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا، ولعل أهم هذه المعوقات هي²³:

✓ نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بهذه التقنية التجارية الحديثة والتي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية أوسع؛

✓ عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بموضوع التجارة الإلكترونية؛

✓ ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه.

✓ تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

✓ إنتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، أو يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل في مجال المعلوماتية، حيث أن عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17 مليون نسمة في الوقت الذي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لإستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري.

2.1. مشاكل البطاقة البنكية

يترتب على استخدام البطاقة البنكية مشاكل عدة يمكن تلخيصها فيما يلي²⁴:

✓ **السرقه والضبايع:** ولمواجهة هذا المشكل تم وضع مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24س/24سا و 7أيام/ 7 أيام وهو مركز تابع لشركة SATIM والذي بمجرد أن يتلقى اتصال بضيايع أو سرقة بطاقة معينة يقوم بوضع هذه البطاقة في حالة معارضة، لكن إن لم يتلقى هذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل أو بنكه على ضيايع أو سرقة البطاقة في مدة 15 يوم فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة، وتصبح المسؤولية على عاتق الحامل أو البنك.

✓ **الاستعمال الاحتيالي للبطاقة:** في اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عملية الغش، وفي حالة التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة أخرى لصالحه.

✓ **العمليات التعسفية:** كل بطاقة أصبحت غير صالحة لإستعمال كإنقضاء مدة صلاحيتها أو تجاوز العميل للمبلغ المصرح له من قبل البنك، وتم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر يتم وقف العمل بها وإلغاء العقد مع التاجر.

✓ **إشكالية الإثبات:** يتم إثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم أوتوماتيكيا على الشريط الالكتروني، كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول كل عمليات السحب.

الخاتمة

يعتبر نظام الدفع أساس أي اقتصاد، وذلك بتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية، وفي ظل وجود ما يعرف بالإقتصاد الرقمي ويزور التكنولوجيات الحديثة وتوسع استخدام الانترنت، مما سهل عملية تقديم الخدمات والانتقال من الطرق التقليدية الورقية إلى الوسائل الالكترونية وهذا بهدف كفاءة أدائها وتخفيض تكاليف عمليات الدفع، والجزائر من بين الدول أدركت تحسين وسائل الدفع وكان ذلك من خلال إطلاق عدة مشاريع سنة 2005 وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب من طرف البنوك وبطاقات الدفع من طرف مؤسسة بريد الجزائر لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر.

ومن أجل تطوير الأعمال الإلكترونية وضمان استمراريته وتنافسيته يجب إعطاء دور ريادي للقطاع الخاص في مجال خدمات الاتصال (خدمات الإنترنت ، الهاتف الخليوي ..) كما يجب على السلطات الحكومية وضع أولويات تستهدف تطوير سوق الاتصالات من خلال تبني سياسات تسويقية وخدمية وتنظيمية مرنة تضمن المنافسة في السوق وبالتالي تحسين البنية الأساسية للاتصالات من خلال التعميم المنظم والفعال ، والاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية وفي نهاية الأمر يتسع مجال الاختيار أمام المستهلك ويزيد رفاهه الاجتماعي.

ويتمثل الجانب الغير مادي للبنية الأساسية في وجود بريد إلكتروني وواب و EDI ، و HTTP و CP/IP وهذا لتوزيع ونقل المعلومات البنكية . إن إنشاء بنك إلكتروني متطور يتميز بطلب كبير على خدماته يتطلب تسويق موقعه وبريده الإلكتروني وإشهاره والإعلام عن وجوده لدى الزبائن عبر مختلف وسائل الاتصال والإعلام (Yahoo, Google, TV...).

وحتى تؤدي وسائل الدفع الإلكترونية دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الإتصال وحماية شبكة الإنترنت من الإحتيال، وضمان سرية جميع العمليات التي تتم عبرها.

الهوامش:

¹ - طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية التسويقية والثانوية، الدار الجامعية، القاهرة، ط2، 2008، ص: 101.

² - سلطان خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص: 19.

³ - فاروق محمد أحمد الأباصري، عقد الاشتراك في قواعد المهامات عبر شبكة الانترنت، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2002، ص: 100.

⁴ - عبد الرحيم وهيب، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004/2005، ص: 27.

⁵ - ثناء على القباني وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 17.

⁶ - نادر شعبان، إبراهيم السواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 20.

⁷ - سميرة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية) الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، لبنان، 2002، ص: 68.

⁸ - لوصيف عمار، استراتيجية نظام المدفوعات للقرن 21 الإشارة الى تجربة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 42.

⁹ - نفس المرجع السابق، ص: 42.

¹⁰ - محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 64.

¹¹ - قدي عبد المجيد، حديد نوفل، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على المؤسسة، الملتنقى الدولي حول التجارة الالكترونية،

¹² - Michel Aglietta et Laurence Scialon, Second génération de monnaie électronique, nouveaux défi problèmes économiques, Monnaie et Finance, France, 2002, p26.

¹³ - واقد يوسف، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2011، ص: 39.

¹⁴ - نفس المرجع السابق، ص: 41.

¹⁵ - رحيم حسين، هوارى معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، الملتنقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات -، جامعة الشلف 14 و 15 ديسمبر 2004، ص: 322.

¹⁶ - لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

¹⁷ - ركوك راضية، البنوك وعمليات تبيض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2006، ص: 64.

¹⁸ - عرب، البنوك الخلوية - التجارة الخلوية - المعطيات الخلوية: ثورة جديدة تتبئ بانطلاق عصر ما بعد المعلومات، ص: 05. دراسة

- ¹⁹ - عباس بلفاطمي ، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، المنعقد ب: جامعة جيجل 06 - 07 جوان 2005 ، ص08.
- ²⁰ - BEN KADI Aissa, BELLEDJEL Nassima, OUGHANEM Ali, la monétique (une fonction d'avenir) , mémoire de licence en sciences économique, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 87.
- ²¹ - وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، 2015، ص157.
- ²² - نفس المرجع السابق، ص:157.
- ²³ - لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره، ص:180.
- ²⁴ - مغني سليمة، وسائل الدفع الالكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة خميس مليانة، الجزائر ص:76.